

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 396 / 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

MEAK Weekly Economic Report No. 394

Sunday 07 August 2022

full report• click on the link:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 394

الأحد 07 آب، 2022

لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 396 / 2022

الأحد 07 آب، 07 August 2022

Contents

- أولاً - الاقتصاد العالمي:.....4
- 1 - الذهب أعلى مستوى في شهر مع تراجع الدولار الأميركي....4
- 2 - تطورات أسعار العملات الرئيسية:.....5
- 3 - المركزي الهندي يرفع الفائدة بأعلى وتيرة منذ عقد6
- 4 - اليورو يرتفع وسط ترقب لاجتماع المركزي الأوروبي7
- 5 - لماذا حقق اليوان الصيني أكبر مكسب أسبوعي منذ نوفمبر 2020؟9
- ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:.....13
- 13..6 - Inwestorzy starają się złowić cenowe okazje
- 7 - Recesja może być coraz bliżej. „Największy kryzys od pokoleń”.....15
- 8 - Fitch: polska gospodarka ma "wysoką odporność na szoki zewnętrzne".....17
- ثالثاً - الاقتصادات العربية:.....19
- 9 - الجنيه يسقط ويقترب بشدة من الـ 19.. سيناريو تعويم 2016 يتكرر19
- 10 - صندوق النقد العربي يرفع توقعاته لنمو المنطقة في 2022 إلى 5.2%.....23
- 11 - الاقتصاد العربي يشكل 2.92 % من العالمي في 2021...25

- 12 - الاقتصاد العربي 2022.....28
- 13 - هل تكفي منحة البنك الدولي لمواجهة تهديد المجاعة في السودان؟.....31
- رابعاً - الاقتصاد السوري:.....38
- 14 - فلنخرج من الوهم.. خيار إنقاذ اقتصادي يستحق الدراسة.. 38
- 15 - نقل وتعيين محافظين جدد لمحافظات دمشق وريف دمشق وحماة وطرطوس والقنيطرة وحمص والسويداء والحسكة.....40
- 16 - القادري يرأس اجتماع الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.....41
- 17 - الاستثمارات هي انعكاس لأحوال السياسة وعلاقات الدول. 43

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 396 / 2022

الأحد 07 آب، 07 August 2022



أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - الذهب عند أعلى مستوى في شهر مع تراجع الدولار الأميركي



وكالات – أبوظبي 3 يونيو 2022

أونصة الذهب، تطورات أسعار الذهب:

بلغت أسعار الذهب يوم الجمعة أعلى مستوى لها خلال شهر مع تراجع الدولار، الأمر الذي وضع المعدن النفيس على مسار تسجيل ثالث زيادة أسبوعية على التوالي.

وبحلول الساعة 0214 بتوقيت غرينتش صعد الذهب في المعاملات الفورية 0.2% إلى 1871.28 دولار للأوقية (الأونصة)، وهو أعلى مستوى منذ التاسع من مايو / أيار. وارتفعت أسعار الذهب بنحو 1% هذا الأسبوع. كما قفزت العقود الأميركية للأجل للذهب 0.2% إلى 1874.50 دولار للأوقية. وانخفض الدولار ليصبح الذهب أكثر جاذبية للمشتريين من حائزي العملات الأخرى.

القرش الأصفر في اليوم الأسود!!!

وارتفعت أسعار الذهب بأكثر من 1% أمس الخميس بدعم من تراجع الدولار وبيانات كشفت أن الأجور في القطاع الخاص الأمريكي زادت بأقل من المتوقع في الشهر الماضي.

ومن الممكن أن تدعم مؤشرات على أزمة اقتصادية الطلب على الذهب الذي يعتبره المستثمرون من أصول الملاذ الآمن.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى زادت الفضة في المعاملات الفورية 0.5% إلى 22.39 دولار للأوقية، وسجلت زيادة بنسبة 1.4% هذا الأسبوع. وارتفع البلاتين 0.2% إلى 1024.57 دولار للأوقية وصعد بنحو 7.4% هذا الأسبوع وهي أعلى زيادة منذ مايو / أيار 2021. وزاد البلاديوم 0.5% إلى 2064.20 دولار للأوقية.

<https://www.skynewsarabia.com/business/1527059->

%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8-
%D8%A7%D9%94%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%B4%D9%87%D8%B1-
%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A

2 - تطورات أسعار العملات الرئيسية:

الدولار الأميركي يواصل الهبوط. وهذه جملة الأسباب



وكالات - أبوظبي، 3 يونيو 2022 -

عملات - الدولار

انخفض الدولار الجمعة مع زيادة الإقبال على المخاطرة قبيل بيانات الوظائف الأميركية التي تصدر في وقت لاحق. وشهد التداول هدوءاً كبيراً مع إغلاق أسواق لندن بسبب عطلة عامة. وتراجع مؤشر الدولار 0.1% إلى 101.75 أمام سلة من العملات الرئيسية الأخرى بينما صعد اليورو 0.1% إلى 1.0747 دولار. في الوقت نفسه، يحوم الفرنك السويسري حول المستويات التي سجلها في منتصف مايو/ أيار بعدما أشار رئيس البنك الوطني السويسري توماس

جوردان إلى أن البنك المركزي قد يتخذ إجراءات إذا استمرت ضغوط التضخم. تمسك البنك الوطني السويسري حتى الآن بسياسته المتساهلة للغاية، لكن الأسعار ارتفعت في البلاد إلى أعلى مستوى لها منذ 14 عاما تقريبا في مايو /أيار. ولم يكن الين بعيدا عن أدنى مستوى له في 10 سنوات مقابل الدولار عند حوالي 130 مع تمسك بنك اليابان بسياسة سعر الفائدة المنخفض بشدة. وقال محافظ بنك اليابان هاروهيكو كورودا الجمعة إن من غير المرغوب فيه أن ترتفع الأسعار كثيرا عندما يظل نمو دخل الأسرة ضعيفا. واستقر الدولار الكندي عند 1.2571 مقابل الدولار بعد أن قفز في تداولات سابقة مع فتح بنك كندا المركزي الباب أمام وتيرة تشديد أكثر حدة. وبالنسبة للعملة المشفرة، صعدت بتكوين نحو 0.6% وسجلت في أحدث تعاملات 30379 دولار. وانخفضت عملة إيثر 1% إلى 1815 دولارا.

<https://www.skynewsarabia.com/business/1527904->

%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-
%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A8%D9%88%D8%B7-%D9%88%D9%87%D8%B0%D9%87-
%D8%AC%D9%85%D9%84%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8

3 - المركزي الهندي يرفع الفائدة بأعلى وتيرة منذ عقد



وكالات – أبوظبي، المركزي الهندي

رفع البنك المركزي الهندي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 4.9% في أكبر وتيرة منذ أكثر من عقد، في ثاني زيادة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية بهدف احتواء التضخم.

وقال محافظ البنك المركزي، شاكتيكانتا داس، إن القرار يهدف لكبح زيادات الأسعار، وتخفيف وطأة التوترات الجيوسياسية، كالحرب في أوكرانيا. وأضاف "المخاطر الصعودية للتضخم تحققت في وقت أبكر مما كنا نتوقع." تأتي هذه الزيادة بعد ارتفاع الفائدة بمعدل 40 نقطة أساس في مايو الماضي.

ورفع بنك الهند المركزي توقعاته للتضخم للعام المالي 2022-23 إلى 6.7%، ارتفاعاً من 5.7%، وأبقى توقعاته للنمو هذا العام عند 7.2%. وذكر داس أن الحرب في أوكرانيا أدت لظهور "تحديات جديدة في كل يوم يمر، ما يزيد من اضطرابات سلسلة التوريد الحالية. نتيجة لذلك، لا تزال أسعار المواد الغذائية والطاقة والسلع مرتفعة."

[https://www.skynewsarabia.com/business/1529288-](https://www.skynewsarabia.com/business/1529288-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%94%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D8%AF)

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%8A-

%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B9-

%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%AF%D8%A9-

%D8%A8%D8%A7%D9%94%D8%B9%D9%84%D9%89-

%D9%88%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D8%AF

4 - اليورو يرتفع وسط ترقب لاجتماع المركزي الأوروبي

وكالات - أبوظبي 6 يونيو 2022 -



الدولار مقابل اليورو

ارتفعت عملة اليورو وسط زيادة الإقبال على المخاطرة، بينما يترقب المستثمرون اجتماع لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي في وقت

لاحق من الأسبوع الحالي. وسجلت العملة الأوروبية الموحدة مكاسب بنسبة 0.2% أمام الدولار إلى 1.074 دولار.

وكان اليورو ارتفع في الآونة الأخيرة أمام الدولار بعد زيادة عائدات السندات الحكومية وسط توقعات بتشديد السياسة النقدية.

وانخفض مؤشر الدولار الأمريكي، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية، بنسبة 0.1% إلى 101.99، وهو رقم ليس بعيدا عن أدنى مستوياته منذ 25 أبريل التي بلغت 101.29 في 30 مايو.

وعزز الدولار مكاسبه يوم الجمعة بعد أن أظهرت بيانات زيادة معدل التوظيف في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في مايو واستقرار معدل البطالة عند 3.6%، مما قد يجعل مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) يواصل رفع معدلات الفائدة.

وكان اليوان الصيني في الخارج بالقرب من أعلى مستوى له في شهر واحد مقابل الدولار عند 6.657، بعد الإشارات الإيجابية الأخيرة للاقتصاد المحلي المتضرر من قيود كوفيد-19.

<https://www.skynewsarabia.com/business/1528705->

[%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%88-](#)

[%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9-%D9%88%D8%B3%D8%B7-](#)

[%D8%AA%D8%B1%D9%82%D8%A8-](#)

5 - لماذا حقق اليوان الصيني أكبر مكسب أسبوعي منذ نوفمبر 2020؟



2022-05-23 (FX News Today)

يواصل اليوان الصيني الصعود القوي مقابل الدولار الأمريكي يوم الاثنين مسجلا أعلى مستوى في ثلاثة أسابيع، مستفيدا من التراجع الواسع في مستويات العملة الأمريكية مقابل معظم العملات العالمية. وحققت العملة الصينية "اليوان" الأسبوع الماضي أكبر مكسب أسبوعي منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 مقابل العملة الأمريكية، أسباب هذا المكسب الأسبوعي الضخم هذا ما سوف نتطرق إليه في التقرير التالي!

سعر اليوان الصيني اليوم

انخفض الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني اليوم الاثنين بنسبة 0.7% إلى 6.6840 الأدنى منذ 5 أيار/مايو الجاري، من سعر افتتاح التعاملات عند 6.6952، وسجل أعلى مستوى اليوم عند 6.7037 . حقق اليوان الأسبوع الماضي ارتفاعا قرابة 1.5% مقابل الدولار ، في أول مكسب أسبوعي منذ أواخر آذار/مارس الماضي ، وبأكبر مكسب أسبوعي منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وبخلاف ضعف الدولار الأمريكي وآمال تعافي الاقتصاد الصيني وتحركات بنك الشعب الصيني ، فهناك عمليات شراء واسعة للعملة الصينية بعد تسجيلها أدنى مستوى في عامين تقريبا عند 6.8375 يوان لكل دولار الأسبوع السابق.

الدولار الأمريكي

انخفض مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من العملات العالمية يوم الاثنين بأكثر من 0.8% مسجلا أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع عند 102.08 نقطة ، عاكسا الهبوط الواسع في مستويات أكبر عملة في العالم.

بخلاف استمرار عمليات التصحيح وجني الأرباح من أعلى مستوى في 20 عاما ، تتراجع مستويات الدولار الأمريكي بعدما خفض المستثمرون الرهانات على تحقيق مكاسب جديدة للعملة جراء ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ، وتحولوا إلى الأمل في أن يساعد تخفيف الإغلاق في الصين في تحسن نمو الاقتصاد العالمي.

وهناك أيضا تطورات سلبية في سوق سندات الولايات المتحدة ، بعد صدور نتائج أعمال مخيبة للآمال من كبرى شركات التجزئة الأمريكية ، والتي عززت من احتمالات ركود أكبر اقتصاد في العالم ، جراء التضخم الأعلى منذ عام 1981.

الاقتصاد الصيني

مما لا شك فيه إن تخفيف القيود المرتبطة بفيروس كورونا في مدينة شنغهاي الصينية ، مع التخفيض الكبير في سعر الفائدة لبنك الشعب الصيني ، تعد إشارات قوية على أن السلطات الصينية تقدم دعما قوية لتعزيز الانتعاش لثاني أكبر اقتصاد في العالم.

تتوقع مدينة شنغهاي التي يبلغ عدد سكانها 25 مليون نسمة رفع الإغلاق على مستوى المدينة ، والعودة إلى الحياة الطبيعية أكثر في الأول من حزيران/يونيو المقبل.

تعهدت الحكومة الصينية بمزيد من الإجراءات بمزيد من الإجراءات لمكافحة التباطؤ في ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، الذي تضرر من تفشي فيروس كورونا الجديد "كوفيد -19" الذي أدى إلى اتخاذ تدابير صارمة وقيود على التنقل ، وتسبب في اضطرابات كبيرة في النشاط الاقتصادي.

بنك الشعب الصيني

خفض بنك الشعب الصيني السعر المرجعي القياسي للقروض العقارية بهامش عريض بشكل غير متوقع يوم الجمعة في ثاني تخفيض لها هذا العام حيث تسعى الحكومة الصينية لإنعاش قطاع الإسكان المتعثر لدعم الاقتصاد. خفض البنك سعر الفائدة الأساسي للقروض لخمس سنوات بمقدار 15 نقطة أساس إلى 4.45% ، وهو أكبر انخفاض منذ أن قامت الصين بتعديل آلية سعر الفائدة في عام 2019 ، وأكثر من الخمس أو العشر نقاط الأساسية التي تميل إليها معظم التوقعات في الأسواق.

والتحرك الجديد من بنك الشعب الصيني يأتي استجابة لدعوة رئيس مجلس الدولة الصيني "لي كه تشيانغ" لتكثيف تعديلات السياسة بشكل حاسم والسماح للاقتصاد بالعودة إلى طبيعته بسرعة.

التوقعات

يتوقع معظم محلي المؤسسات الاقتصادية الكبرى استمرار الانتعاش الواسع في مستويات اليوان الصيني ، في ضوء تحرك السلطات الصينية الواسع لدعم انتعاش ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ونتوقع هنا في موقع "أف اكس نيوز تودي" استمرار تحرك اليوان في المنطقة الإيجابية حتى مستويات 6.5 يوان لكل دولار ، شرط توالي البيانات

والأخبار الإيجابية في الصين، مع رفع قيود الإغلاق تمام في أقرب وقت
ممکن.

<https://www.fxnewstoday.ae/international->

markets/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%8A%D8%A9-
%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8AA%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7/%D8%
A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8
%B0%D8%A7-%D8%AD%D9%82%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-
%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%B3%D8%A8-
%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B0-
%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1-2020-%D8%9F-253790

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير



The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 - Inwestorzy starają się złowić cenowe okazje

Mimo turbulencji wywołanych rosyjską agresją na Ukrainę nie brakuje chętnych na nieruchomości komercyjne w Polsce – wynika z danych Avison Young.



Foto: Mat. prasowe

[Adam Roguski](#), Publikacja: 21.07.2022 21:07

2,9 mld euro zainwestowano w I półroczu w nieruchomości komercyjne w Polsce – oszacowali eksperci Avison Young. To trzeci wynik w historii, jeśli chodzi o I półrocza. W samym II kwartale kupiono nieruchomości za 1,2 mld euro. Struktura transakcji była bardziej zrównoważona wobec I kwartału, kiedy za 75 proc. wartości odpowiadały trzy duże inwestycje, w tym zakup biurowej części kompleksu The Warsaw HUB przez Google’a.

W I półroczu najwięcej ulokowano w biurach – prawie 1,3 mld euro (w tym ponad 0,5 mld to HUB), w magazynach zaledwie 700 mln euro, a w obiektach handlowych 797 mln euro. W tym ostatnim przypadku znacząca na tle ostatnich lat kwota to głównie efekt restrukturyzacji handlowego giganta, EPP. W samym II kwartale wartość transakcji wyniosła tylko 69 mln euro. A skąd mocne hamowanie na rynku magazynów, które po wybuchu pandemii stały się nieruchomościami pierwszego wyboru?

– Brakuje projektów oraz portfeli magazynowych na sprzedaż, a jednocześnie kupujący spowolnili, mając nadzieję, że będzie taniej. Jednak inflacja, koszty finansowania i rosnące koszty budowy nie dają podstaw do myślenia, że będą przeceny – mówi Bartłomiej Krzyżak, senior director w Avison Young. – Obecna sytuacja mocno wpłynęła na skokowy wzrost stawek czynszu, co przy nawet oczekiwanym wzroście stóp kapitalizacji przy sprzedaży projektów umożliwi deweloperom uzyskanie wyższych wartości za mkw. Paradoksalnie przecena oznaczać będzie wzrost cen nominalnych, w szczególności w przypadku nowych projektów – dodaje.

Eksperci spodziewają się, że biorąc pod uwagę toczące się procesy sprzedaży budynków biurowych, w tym w szczególności w miastach regionalnych, II półrocze przyniesie kilka znaczących transakcji.

– Z uwagi na ograniczoną podaż biurowców i oczekiwania cenowe sprzedających w Warszawie inwestorzy często wybierają miasta regionalne, gdzie kupują wysokiej jakości budynki z silnymi najemcami, spełniające kryteria ESG, przy niższych cenach – mówi Marcin Purgal, senior director w AY. – Prowadzimy kilka procesów, czy to portfelowych, czy pojedynczych aktywów, gdzie obserwujemy wysokie zainteresowanie kupujących. Należy jednak dodać, że istotny wpływ na decyzje o zakupie będą miały rosnące koszty finansowania, inflacja, ceny surowców, energii oraz sytuacja na Ukrainie – podsumowuje.

Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/nieruchomosci/art36735621-inwestorzy-staraja-sie-zlowic-cenowe-okazje?smclient=a323d7c2-c5e6-11e6-bc0c-002590e45e04&utm_source=salesmanago&utm_medium=mailing&utm_campaign=default

7 - Recesja może być coraz bliżej. „Największy kryzys od pokoleń”

Hubert Kozieł, Publikacja: 05.07.2022 21:00

Recesja może być coraz bliżej. „Największy kryzys od pokoleń”

Analitycy banku Nomura spodziewają się, że główne gospodarki świata wejdą w ciąg 12 miesięcy w recesję.

Zespół analityków Nomury prognozuje, że recesja obejmie w tym czasie USA, strefę euro, Wielką Brytanię, Kanadę, Australię, Japonię oraz Koreę Południową. Przyczyni się do tego agresywna polityka banków centralnych, które będą starały się zdusić inflację.

–Obecnie wiele banków centralnych przesunęło się ku pojedynczemu mandatowi przewidującemu obniżenie inflacji. Wiarygodność w polityce pieniężnej jest zbyt cennym aktywem, by ją stracić. Będą więc one bardzo agresywne – twierdzi Rob Subbaraman, analityk Nomury.

Eksperci tego banku prognozują, że recesja w USA zacznie się w końcu 2022 r. i potrwa pięć kwartałów. Będzie jednak dosyć płytka. Mocniej może dotknąć gospodarki średniej wielkości, w których doszło do boomu na rynku nieruchomości napędzanego długiem. Nomura wskazuje jako ich przykłady: Kanadę, Australię oraz Koreę Południową.

Tymczasem Nouriel Roubini, szef firmy badawczej Roubini Global Economics i zarazem ekonomista, który przewidział kryzys z lat 2007–2009, ostrzega, że w globalnej gospodarce może na jesieni nastąpić „największy kryzys od pokoleń.”

Słabe wskaźniki

Agencja Bloomberga ocenia obecnie prawdopodobieństwo recesji w USA w ciągu najbliższych 12 miesięcy na 33 proc. Dla strefy euro ocena ta wynosi 30 proc., dla Wielkiej Brytanii 35 proc., a dla Japonii 25 proc. Ryzyko jest więc podwyższone.

Obawy przed recesją w USA zwiększyły też odczyt wskaźnika GDPNow liczonego przez oddział Rezerwy Federalnej w Atlancie. Ten wskaźnik jeszcze pod koniec maja sugerował, że wzrost gospodarczy w USA wyniesie w drugim kwartale 1,9 proc. (to wyliczenia annualizowane, czyli liczone kw./kw. w tempie rocznym). W połowie czerwca pokazywał on już zerowy wzrost. Na koniec miesiąca sugerował już natomiast spadek PKB o 1 proc. Prognoza dla konsumpcji prywatnej została obniżona ze wzrostu o 2,7 proc. do spadku o 8,1 proc. Gdyby prognoza Fedu z Atlanty się sprawdziła i PKB USA spadł w drugim kwartale o 1 proc., to gospodarka amerykańska już byłaby w technicznej recesji. W pierwszym kwartale PKB Stanów Zjednoczonych spadł bowiem o 1,6 proc.

Niektórzy ekonomiści prognozują już nawet, że Fed będzie zmuszony ciąć stopy procentowe.

–Fed będzie wielokrotnie wysyłał silne sygnały, że okiełzna inflację. Gospodarka może jednak wejść w środowisko niskiego

wzrostu, stagflacyjne lub recesyjne, i myślę, że jeszcze przed końcem roku Fed może zacząć ciąć stopy procentowe. Jeżeli zbliżymy się do recesji, a Fed złamie inflację i będzie musiał nieco stymulować gospodarkę, to nie sądzę, by obniżka stóp była złą rzeczą – prognozuje Michael Yoshikami, założyciel funduszu Destination Wealth Management.

Naftowa przecena

Za baryłkę ropy gatunku WTI płacono we wtorek po południu poniżej 100 dol., a za baryłkę surowca gatunku Brent poniżej 103 dol. Oznacza to, że taniały nawet o 9-10 proc. Przecena była związana głównie z obawami inwestorów przed recesją. Analitycy Citigroup wskazują, że ropa może jeszcze mocniej stanąć w scenariuszu, w którym doszłoby do recesji w kluczowych gospodarkach świata. – Cena ropy może spaść w tym roku do 65 dol. za baryłkę, a w przyszłym do 45 dol. za baryłkę w scenariuszu recesyjnym – prognozują.

Ich prognoza nie przewiduje jednak, by kraje kartelu OPEC+ przeprowadziły interwencję na rynku.

©Licencja na publikację, ©Wszystkie prawa zastrzeżone, Źródło:
Rzeczpospolita

8 - Fitch: polska gospodarka ma "wysoką odporność na szoki zewnętrzne"

Urszula Lesman, Publikacja: 23.07.2022

Fitch: polska gospodarka ma "wysoką odporność na szoki zewnętrzne"

Agencja Fitch potwierdziła długoterminowy rating Polski w walucie obcej na poziomie "A-" z perspektywą stabilną - podała agencja w komunikacie. Agencja oczekuje, że w 2022 roku polski PKB wzrośnie o 5,5 procent.

Agencja Fitch w komunikacie potwierdziła długoterminowy rating Polski w walucie obcej na poziomie "A-" z perspektywą stabilną. Jak oceniła agencja, wsparciem dla utrzymania ratingu Polski jest dobrze zdywersyfikowana gospodarka oraz m.in. stosunkowo niski poziom długu publicznego. Rating na poziomie A- odzwierciedla oczekiwanie, że Polska gospodarka pozostanie odporna na zewnętrzne zdarzenia i rosnące wyzwania makroekonomiczne - napisał Fitch.

Fitch oczekuje, że w 2022 r. polski PKB wzrośnie o 5,5 proc., co pokazuje znaczący stopień odporności na efekty pandemii i wojny na Ukrainie. Wzrost gospodarczy zacznie powoli hamować w II połowie 2022 r., kiedy wysoka inflacja i słaby popyt zewnętrzny wpłynie na konsumpcję, inwestycję i eksport - uważa Fitch. Jednak zdaniem agencji Polska jest w mniejszym stopniu niż inne państwa UE narażona na kłopoty z dostawami energii, głównie dzięki ważnym inwestycjom w infrastrukturę w ostatnich latach, m.in. w gazociąg Baltic Pipe.

©Licencja na publikację, © ©Wszystkie prawa zastrzeżone, Źródło: rp.pl



ثالثاً - الاقتصادات العربية:

9 - الجنيه يسقط ويقترب بشدة من الـ 19.. سيناريو تعويم 2016

يتكرر



Investing.com © Reuters. 19 يوليو 2022 ,

Investing.com - في تسارع حاد لهبوط الجنيه المصري فقدت العملة المصرية تماسكها لتسقط خلال تعاملات اليوم الثلاثاء إلى أدنى مستوياتها في أكثر من خمسة أعوام ونصف العام وتحديداً منذ يناير 2017. وانخفض الجنيه المصري خلال تعاملات اليوم بأكثر من 4 قروش دفعة واحدة ليصل إلى مستويات قرب الـ 18.96 جنيه للدولار في تعاملات البنوك الخاصة، بينما سجل سعر الصرف في البنوك الوطنية مستويات 18.94 جنيه للدولار.

يأتي تراجع الجنيه المصري رغم انخفاض مؤشر الدولار عن ذروته التاريخية قرب مستويات الـ 108 نقطة حيث انخفض مؤشر الدولار اليوم الثلاثاء قرب مستويات الـ 106 نقطة بعد تراجع التوقعات بشأن زيادة أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة أساس في الاجتماع المقبل.

لمحة عامة

وتوقعت فيتش سوليوشنز أن يرفع المركزي أسعار الفائدة 300 نقطة أساس إضافية بنهاية العام 2022، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض وتحجيم الاستهلاك.

وتوقعت الوكالة أن يتسارع التضخم من متوسط 5.2% في العام 2021 إلى 13.2% في العام 2022، مدفوعاً إلى حد كبير بعمليات بيع الجنيه

وتضخم المواد الغذائية، التي تمثل نحو 30% تقريبا في سلة مؤشر أسعار المستهلك.

ويتزامن تراجع الجنيه مع استمرار نزوح الأموال الساخنة وفقا لتصريحات وزير المالية المالية المصري من جانب، بالتزامن مع سعى مصر للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي في حدود 10 مليارات دولار لسد الفجوة التمويلية.

ويعيد سيناريو تراجع الجنيه الحالي تزامنا مع مفاوضات صندوق النقد الدولي سيناريو تحرير أسعار الصرف في نوفمبر 2016 حينما انخفض الجنيه إلى مستويات دون الـ 20 مقابل الدولار.

البنوك الوطنية

وكشفت شاشات أسعار الصرف في البنوك الوطنية البنك الأهلي المصري وبنك مصري اليوم الثلاثاء تراجعاً جديداً في سعر الجنيه بعد انخفاض أمس الإثنين بواقع قرشين حيث بلغت أسعار البيع مستويات 18.91 جنيه بينما سجلت أسعار الشراء مستويات 18.85 جنيه للدولار.

وسجل سعر صرف الدولار في البنوك الوطنية الأهلي وبنك مصر مستويات 18.94 جنيه للدولار سعر البيع بينما سجل سعر الشراء مستويات 18.88 جنيه للدولار.

وفي المقابل ارتفع سعر صرف اليورو إلى مستويات 19.419 جنيه لليورو سعراً للبيع بينما سجل سعر 19.108 جنيه لليورو سعراً للشراء في بنوك الأهلي ومصر.

وكانت أسعار الصرف استقرت خلال الأسبوعين الماضيين عند مستويات 18.89 جنيه للبيع بينما سجل سعر الشراء في البنوك الوطنية خلال الأيام الماضية مستويات 18.83 جنيه للدولار.

البنوك الخاصة

ومنذ قليل ووفقا للأسعار الحية للدولار أمريكي مقابل الجنيه المصري في سوق العملات USD/EGP فقد ارتفع سعر صرف الدولار خلال تعاملات اليوم الثلاثاء إلى مستويات 18.95 جنيه للدولار بنسبة 0.5% والتي تعد الأدنى منذ التعويم في نوفمبر 2016.

وفي المقابل ارتفعت أسعار صرف الدولار في البنوك الخاصة بوتيرة أعلى حيث سجلت بنوك الأهلي الكويتي والعقاري المصري والمصري الخليجي وأبوظبي الإسلامي مستويات 18.96 جنيه للبيع بينما بلغ سعر الشراء حوالي 18.91 جنيه للدولار .

مستويات تاريخية

في مارس 2022 وتحديداً يوم 21 انخفض الجنيه المصري في حدود 17 % نزولا من مستويات 15.65 جنيه للدولار إلى مستويات 18.3 جنيه للدولار واستمر الجنيه في النزول حتى وصل إلى مستويات قرب الـ 18.7 جنيه للدولار.

ومع تحرير جديد لأسعار الصرف عاد العمل بقاعدة الدولار الجمركي والذي ارتفع إلى 16 جنيه وفي الشهر التالي 17 جنيه، ومن ثم تم إقرار الزيادة الأخيرة والتي بلغت 18.6 جنيه للدولار.

وفي نوفمبر 2016 أعلن البنك المركزي المصري تحرير سوق الصرف وتعويم الجنيه المصري مقابل الدولار ووضع سعر استرشادي عند 13 جنيهاً للدولار في زيادة تقدر بأكثر من 46% مرة واحدة.

وقبل قرار المركزي المصري في أكتوبر من نفس العام كانت السوق السوداء المحرك الرئيسي لأسعار الدولار في سوق الصرف، حيث سجل سعر صرف الدولار في السوق السوداء نحو 18 جنيهاً مقابل نحو 8.88 جنيه في السوق الرسمي.

وبدأت البنوك العاملة في مصر بعد ذلك في تحديد سعر الدولار بشكل حر إلى أن قفز سعر صرف الدولار في نهاية العام إلى ما يقرب من 20 جنيهاً، مسجلاً زيادة نسبتها 53% منذ إطلاق السعر الاسترشادي في أول يوم من عملية التعويم.

الهدف القادم

تعد مستويات الـ 20 جنيه للدولار مستويات تاريخية على الصعيد الرسمي لأسعار الصرف، وفي المقابل فقد سجلت السوق السوداء عقب تحرير أسعار الصرف في نوفمبر 2016 مستويات تتجاوز الـ 22 جنيه للدولار.

وتتجه توقعات خبراء السوق أن يصل الجنيه المصري مستويات الـ 20 جنيه بشكل تدريجي في إشارة إلى احتمال تراجع سعر الصرف في حدود 10 إلى 15% ولكن بشكل تدريجي، تزامناً مع مفاوضات الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي.

وتسعى مصر للحصول على تمويل في حدود 10 مليارات دولار عبر آليات صندوق النقد الدولي، وفقاً لتصريحات مسؤولي الحكومة المصرية

بشأن المفاوضات وذلك لسد عجز الفجوة التمويلية ومواجهة تخارج الأجانب من أذون الخزانة المصرية.

ومن المرجح أن يصل سعر صرف الجنيه إلى 20 جنيهاً للدولار مع نهاية العام الحالي، ولكن سيكون ذلك عبر خفض تدريجي، تزامناً مع تجاوب الجنيه مع متغيرات الأسواق العالمية.

<https://sa.investing.com/news/forex-news/article-2296761>

10 - صندوق النقد العربي يرفع توقعاته لنمو المنطقة في 2022

إلى 5.2%



العدد 494 كانون الثاني/يناير 2022

أطلق صندوق النقد العربي، الإصدار الـ 15 من تقرير «آفاق الاقتصاد العربي»، الذي يتضمن تحديثاً للبيئة الاقتصادية الدولية، وإنعكاساتها على الدول العربية، وتوقعات النمو الاقتصادي، والتضخم في الدول العربية خلال عامي 2021 و2022.

وتوقع الصندوق أن تتعزز وتيرة التعافي الاقتصادي للدول العربية في 2022، ليرتفع معدل النمو الاقتصادي لمجموعة الدول العربية إلى 5.2% نتيجة عدد من العوامل، يأتي في مقدمها، الارتفاع المتوقع في كميات الإنتاج النفطي لعدد من الدول العربية الرئيسة المنتجة للنفط، في إطار إتفاق «أوبك+»، بداية من مايو/أيار 2022، الأمر الذي يُتوقع في ضوءه، نمو إقتصادات مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 5.5%.

كذلك يُتوقع إرتفاع موازٍ لمعدل نمو اقتصادات الدول العربية المستوردة للنفط في العام 2022، ليصل إلى 4.6 %، بما يُعزى إلى إستمرار إنتعاش الطلب العالمي، والتوقعات بعودة الدور الرئيس لعدد من القطاعات الإقتصادية المهمة في هذه الدول، وفي مقدمها السياحة والصادرات، نتيجة مواصلة فتح إقتصاداتها، في ظل توقع حدوث تقدم أكبر على صعيد حملات التلقيح في 2022.

وتوقع الصندوق، نمو الإقتصادات العربية مجتمعةً بنسبة 2.7 % في العام 2021، وأن تُختتم إقتصادات مجموعة الدول العربية المُصدرة للنفط، في 2021، محققةً نمواً بنسبة 2.8 %، حيث إستفادت دول المجموعة من عدد من المحددات، لعل من أهمها، إرتفاع الأسعار العالمية للنفط بنحو 63 % منذ بداية العام 2021، وحتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2021، إلى جانب التقدم المحرز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على صعيد حملات التلقيح الوطنية، والإستمرار في تبني حزم سخية للتحفيز المالي.

فيما يُتوقع نمو إقتصادات مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط بنسبة 2.5 %، خلال العام 2021، بفعل عدد من العوامل، يأتي في مقدمها، تحسن الطلب الخارجي، وإرتفاع تحويلات العمالة، والتعافي النسبي للقطاع السياحي، مع التقدم في حملات التطعيم، وعودة فتح الإقتصادات. كما إستفاد عدد من دول المجموعة كذلك من الآثار الإيجابية للإصلاحات الإقتصادية المتواصلة في هذه الدول، لإحتواء الإختلالات الداخلية والخارجية.

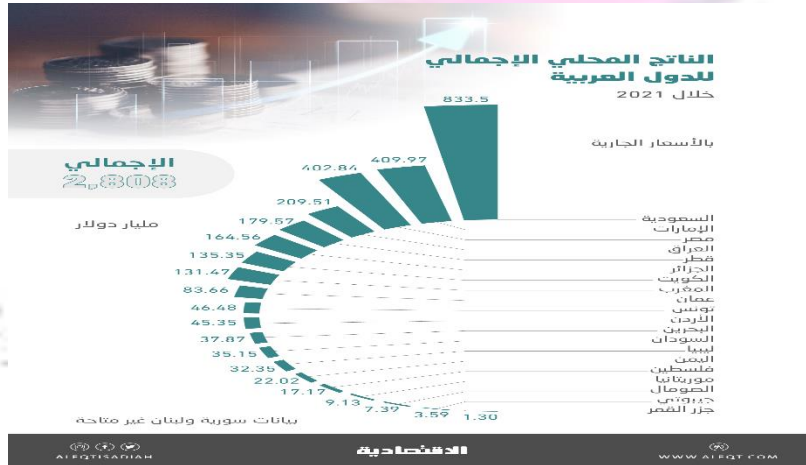
ويُتوقع أن يبلغ معدل التضخم للدول العربية – بما يشمل لبنان والسودان، اللذين يشهدان خلال العام 2021 مستوياتٍ مرتفعةٍ نسبياً من التضخم – نحو 13.2 %.

أما بالنسبة إلى العام 2022، فيُتوقع إنحسار نسبي لمعدل التضخم، ليصل إلى 6.1 %، بفعل زوال جانب من الإختناقات الحالية المؤثرة في سلاسل الإمداد، مع تخفيف القيود المفروضة لمواجهة الجائحة، وإرتفاع مستويات المعروض من السلع والخدمات، إضافة إلى التأثير الإيجابي المتوقع لتحسن الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية.

<https://uabonline.org/ar/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88/>

11 - الاقتصاد العربي يشكل 2.92 % من العالمي في 2021

في يونيو 23, 2022



ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال العام الماضي 17 في المائة، ليلعب نحو 2.81 تريليون دولار (يمثل 2.92 في المائة من الاقتصاد العالمي)، مقابل 2.39 تريليون دولار في 2020 (يمثل

2.83 في المائة من الاقتصاد العالمي).
ووفقا لرصد وحدة التقارير في صحيفة "الاقتصادية"، استند إلى بيانات صندوق النقد الدولي وهيئات الإحصاء العربية، تبلغ حصة السعودية من الاقتصاد العربي في 2021 نحو 29.7 في المائة (كان 29.3 في المائة في 2020) كأكبر اقتصاد عربي بنحو 833.5 مليار دولار (3.13 تريليون ريال). ويشمل التقرير 20 دولة عربية، فيما لا تتوافر بيانات لسورية ولبنان. ويتفوق حجم الاقتصاد العربي في 2021 على ثامن أكبر اقتصاد في العالم وهو الاقتصاد الإيطالي البالغ ناتجه المحلي 2.1 تريليون دولار، فيما يأتي أقل من سابع أكبر اقتصاد في العالم وهو الاقتصاد الفرنسي البالغ ناتجه 2.94 تريليون دولار.
ويعني ذلك أنه في حال مقارنة الاقتصاد العربي بأكبر الاقتصادات العالمية سيأتي في المركز الثامن عالميا خلف فرنسا. واستحوذت ثلاث دول على 58.6 في المائة من الاقتصاد العربي في 2021 وهي السعودية بناتج محلي 833.5 مليار دولار (29.7 في المائة)، والإمارات ثاني أكبر اقتصاد عربي بناتج 410 مليارات دولار (14.6 في المائة من الإجمالي)، ومصر ثالث أكبر اقتصاد عربي بناتج 402.8 مليار دولار (14.3 في المائة من الإجمالي).
كما شكل الاقتصاد الخليجي بدوله الست (السعودية، الإمارات، الكويت، عُمان، قطر، والبحرين) نحو 59.8 في المائة من الاقتصاد العربي في 2021، حيث بلغ الناتج المحلي لدول الخليج نحو 1.68 تريليون دولار. وعن ترتيب الدول العربية من حيث الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال 2021، جاءت العراق خلف السعودية ومصر والإمارات، كرايع أكبر اقتصاد

وحدة التقارير الاقتصادية

- 27 -

12 - الاقتصاد العربي 2022



عدنان أحمد يوسف* 20 يناير 2022

نعود في هذا المقال لنتحدث عن توقعاتنا لأداء الاقتصاد العربي في العام الحالي. لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي العربي نمواً بمعدل 4.4 % ليتجاوز 2,8 تريليون دولار العام 2021، وفقاً لتقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان).

وفي رأينا، فإن هذا التحسن يعود إلى الانحسار النسبي لتداعيات أزمة كورونا، والارتفاع الكبير في أسعار النفط، والتحسين الذي شهده الاقتصاد العالمي ونموه بمعدل 5.9 % خلال 2021.

ووفقاً لتقرير المؤسسة، فإن معظم مؤشرات أداء الاقتصاد العربي شهدت تحسناً، إذ ارتفع نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية بمعدل 13 % ليبلغ 6375 دولاراً في المتوسط ونحو 15445 دولاراً بمعيار تعادل القوة الشرائية. ويتوقع تحسن نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية ليصل إلى 6612 دولاراً في المتوسط العام الحالي رغم ارتفاع عدد السكان من 443 مليون نسمة إلى 452 مليوناً خلال الفترة نفسها.

كما حققت التجارة الخارجية العربية انتعاشاً ملحوظاً بنموها بمعدل 21.7 % لتبلغ 2,2 تريليون دولار كمحصلة لنمو الصادرات العربية بمعدل 31.1 %، كذلك الواردات العربية بمعدل 12.6 % مع توقعات بارتفاعها خلال العام الحالي لتصل إلى نحو 2,4 تريليون دولار. كما ارتفع الاحتياطي العربي

من العملات الأجنبية ليتجاوز حدود التريليون دولار ليكفي لتغطية الواردات العربية من السلع والخدمات لمدة أكبر من 5 أشهر.

وهذه التطورات تنسجم مع توقعاتنا مطلع العام الماضي بتحسن أوضاع الاقتصادات العربية عموماً نتيجة تحسن أسعار البترول والمواد الخام والزراعية المصدرة، علاوة على التقدم المحرز في مكافحة وباء كورونا، وكذلك تحسن الطلب العالمي.

ومما أسهم كذلك في التحسن الاقتصادي هو قيام الحكومات العربية بتكثيف جهودها خلال العام الماضي لتسريع وتيرة تنفيذ حملات التلقيح الوطنية لزيادة مستويات الجاهزية الصحية لمواجهة الوباء، الأمر الذي أسهم في ارتفاع أعداد الملقحين في عدد من الدول العربية إلى ما يتراوح بين 40 و86 في المائة من السكان، ومن ثم اقتراب عدد من هذه الدول من تحقيق المناعة المجتمعية ضد الوباء. أسهم هذا الإنجاز على صعيد برامج التلقيح الوطنية في تشجيع بعض الحكومات العربية على تخفيف القيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وهو ما ساعد على تعافي عدد من القطاعات الاقتصادية التي لها ترابطات قوية مباشرة وغير مباشرة مع باقي القطاعات الأخرى بداية من الربع الثاني من العام الماضي، ولعل من أهمها قطاعات التصدير والسياحة والتشييد والبناء والأشغال العامة والتجارة الداخلية والصناعات التحويلية والأدوية والاتصالات وتقنية المعلومات.

علاوة على ما سبق، أسهمت عوامل أخرى عدة في دعم التعافي الاقتصادي للدول العربية في العام الماضي، يأتي على رأسها تعافي الطلب العالمي ونشاط التجارة الدولية، وانتعاش الطلب العالمي على الطاقة، وحرص البنوك المركزية ووزارات المالية العربية على مد العمل بعدد من التدابير

التحفيزية الداعمة للطلب الكلي في سياق حزم للتحفيز المالي بلغ إجماليها 341.5 مليار دولار أمريكي منذ بداية الجائحة في العام 2020 وحتى نهاية شهر أيلول (سبتمبر) 2021. وإن كنا شهدنا خلال الفترة الأخيرة بعض التخوف من انتشار المتحور الجديد لكورونا، لكن أعتقد أنها فترة مؤقتة سوف تزول. وتبرز الأولويات أمام الاقتصادات العربية في العام الحالي على صعيد السياسات في ضرورة الاستمرار في إحراز التقدم المنشود على صعيد برامج التلقيح الوطنية لتعزيز الجاهزية الصحية لمواجهة الوباء والسلالات المتحورة منه، وتبني التدابير التي من شأنها تعزيز الحيز المالي اللازم لدعم التعافي الاقتصادي، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى زيادة مستويات المنفعة الاقتصادية وخلق الوظائف للمواطنين. علاوة على تبني سياسات كفيلة بمواجهة المخاطر المشتركة التي تواجه الاقتصادات العربية حالياً، ممثلة في دعم قدرة الحكومات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والوفاء بالالتزامات الدولية في إطار خفض انبعاثات الكربون، ومواجهة المخاطر المرتبطة بارتفاع مستويات المديونية والهشاشة المالية.

كما يتطلب تحفيز النمو في اقتصادات الدول العربية، خصوصاً تلك التي تعتمد في دخلها على عائدات صادرات الطاقة، وزيادة وتيرة التنويع في الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وموارد الميزانيات العامة.

*رئيس جمعية مصارف البحرين، رئيس اتحاد المصارف العربية سابقاً

[https://www.alkhaleej.ae/2022-01-](https://www.alkhaleej.ae/2022-01-20/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-2022/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA)

[20/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-](https://www.alkhaleej.ae/2022-01-20/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-2022/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA)

[2022/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-](https://www.alkhaleej.ae/2022-01-20/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-2022/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA)

[8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-](https://www.alkhaleej.ae/2022-01-20/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-2022/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA)

[8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-](https://www.alkhaleej.ae/2022-01-20/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-2022/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA)

[8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-](https://www.alkhaleej.ae/2022-01-20/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-2022/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA)

13 - هل تكفي منحة البنك الدولي لمواجهة تهديد المجاعة في

السودان؟

تخصيص 100 مليون دولار عبر برنامج الغذاء العالمي للبلاد لمعالجة
قضايا انعدام الأمن الغذائي



منى عبد الفتاح ، 24 يوليو 2022



تكثف منظمة "الفاو" جهودها لمعالجة تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي
الحاد في السودان (الموقع الرسمي لمنظمة الفاو)
على إثر تحذير منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" وبرنامج الغذاء العالمي
من حصول مجاعة في السودان بحلول سبتمبر (أيلول) المقبل، وضع السودان
تصوراً يقضي بالحصول على دعم ملياري دولار لسد الحاجة وإبعاد شبح
المجاعة، ولكن البنك الدولي وقع في 21 يوليو (تموز) الحالي اتفاقية
مع برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة بقيمة 100 مليون دولار، ذكر في
تقريره أنه "التوفير تمويل مباشر لتنفيذ مشروع شبكة الأمان الطارئة الجديد
في السودان بواسطة برنامج الأغذية العالمي. ويستجيب المشروع الجديد
لانعدام الأمن الغذائي الشديد في السودان الناجم عن ضعف الحصاد وارتفاع
أسعار الغذاء العالمية".

ظل السودان على مدى العقود الماضية منذ سبعينيات القرن الماضي
يستجيب لـ "روشة البنك وصندوق النقد الدولي"، التي تشمل تخفيض العملة

وسحب الدعم عن السلع الأساسية وزيادة الضرائب وتحرير التجارة الخارجية وغيرها من الشروط في كل أزماته بغض النظر عن اختلافها من فترة حكم إلى أخرى، واختلاف ظروف السودان نفسه عن الدول الأخرى التي تعاني مشكلات اقتصادية.

أما المواجهة الحقيقية بين المؤسستين الدوليتين والسودان فقد تجسدت في منتصف تسعينيات القرن الماضي، إذ تركزت في تأثير العقوبات الدولية في انهيار العملة، وقد كان قبل ذلك دعم الولايات المتحدة لجهود صندوق النقد الدولي ضئيلاً، إذ كانت مشغولة بتقديم العون إلى حلفائها في أفريقيا والشرق الأوسط وبعض بلدان آسيا، أي إن الولايات المتحدة لم تكن تعالج المشكلات الاقتصادية في السودان وفق ما كانت تقوم به في بلدان أخرى، واقتصر الدعم على العون الإغاثي في الأزمات والمجاعات.

ويستطيع المتابع أن يتبين الشكوى الدائمة للحكومات السودانية المتعاقبة من أن البنك وصندوق النقد الدولي يضغطان عليها أكثر من اللازم، إذ تقوم المؤسستان بتقديم مساعدات ضئيلة ومشروطة بإدخال إصلاحات سياسية خصوصاً أن حكم السودان كان في أغلبه عسكري، أو إصلاحات في مرافق الدولة.

ولا تزال النظرة السائدة في السودان للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومبادراتهما متوجسة لأن برامجهما توصف بالقاسية، وتعامل أغلب الدول النامية وفق نظرة واحدة دون مراعاة لخصوصية كل دولة.

عدم الوفاء بالتعهدات

يقول محمد النابر أستاذ الاقتصاد في جامعات سودانية "الخطوة التي أقدم عليها البنك الدولي بتخصيص 100 مليون دولار عبر برنامج الغذاء العالمي

للسودان لمعالجة قضايا انعدام الأمن الغذائي خطوة جيدة، ولكن المجتمع الدولي الذي ألزم الحكومة برنامجاً قاسياً من قبل صندوق النقد الدولي، ونفذه السودان بنسبة 95 في المئة لم يف بالمتطلبات وتعهداته والتزاماته بالمقابل لحماية الشريحة الضعيفة والفقيرة في السودان، لذلك أصبح المواطن ضحية تنفيذ الحكومة لاشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دون وجود قروض أو منح كافية لمعالجة قضايا هذه الشريحة".

ويؤكد النابير أن "المجتمع الدولي اتخذ إجراءات 25 أكتوبر (تشرين الأول) 2021 التي قام بها الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة الانتقالي ذريعة بأن يوقف ما وعد به. كما أن المجتمع الدولي خلال الحكومة الانتقالية في فترة حكومتي عبدالله حمدوك الأولى والثانية لم يقدم للسودان ما يستحقه مقابل الاتفاقات التي تمت، فواجه السودانيون رفع الدعم عن المحروقات والخبز والسلع الأساسية ما أرهاق كواهلهم".

ويوضح أن "الإعلان عن 100 مليون دولار من شركاء التنمية عبر البنك الدولي تجعل المجتمع الدولي في موقف المنطلق من جوانب إنسانية تراعي مشكلات المواطنين بأن لا تكون هناك عقوبات عليهم، ولكن التبرير بأن العقوبات تستهدف الحكومات فقط ليس منطقياً لأنها تؤثر في الشعوب بشكل مباشر كما حدث من قبل في الحظر الاقتصادي الأميركي، وخلال تواجد السودان في قائمة الدول الراحية للإرهاب وغيرها من تعقيدات المشهد السوداني، ما أعاق حركة تطور المواطن وأثر بصورة كاملة في المواطن والحكومة معاً".

تحديات التنفيذ

ويشدد أستاذ الاقتصاد على أن "التحدي الآن يتمثل في تحقيق برنامج الاستفادة من أي دعم، الأمر الذي يتطلب الوضوح بشأن كل من الأهداف والاستراتيجيات لتحقيقها".

وبهذا يؤكد أن "هناك مشكلة في آليات التنفيذ وثمة تجربة برنامج "ثمرات" التي كان مبلغها زهيداً (حوالي 5 دولارات) في الشهر للمواطن وهي لا تسد رمقاً، ومع ذلك واجه البرنامج تحديات تمثلت في آلية التوزيع، كما كان هناك خلل في توصيل المبلغ للشرائح الفقيرة المعنية سواء عبر الموبايل أو عبر مراكز التوزيع، وستتكرر هذه المشكلة وستواجه برنامج الغذاء العالمي أيضاً آلية التوزيع، ولن تحل هذه الأزمة إلا بتعاون الحكومة مع برنامج الغذاء العالمي".

ويقترح "يمكن الاتفاق على آلية جيدة لتوزيع المبالغ لتصل إلى مستحقيها لأنه معلوم أن هذه المبالغ يمكن أن توزع عبر تحويلات بسيطة عبر الموبايل وهي الطريقة الأسهل وتمكن المواطن من شراء احتياجاته الأساسية، ولكن بعض المواقع قد لا توجد بها شبكات اتصالات أو إنترنت أو حسابات بنكية لدى الأفراد، فهذه لا بد أن تصلهم في شكل مواد تموينية أو غذائية أو غيرها، وهو التحدي الأكبر حول الآلية ومدى التوافق حولها بين الحكومة وبرنامج الغذاء العالمي".

وفي معرض الحديث عن التقارير الأممية التي أفادت بالمعاناة المقبلة يبين النابر "لا يفترض أن يكون الحديث عن مليوني شخص فقط، فانعدام الأمن الغذائي ربما يشمل 18 مليون سوداني، وتقارير الأمم المتحدة لم تكن دقيقة لأن كل التقارير تستقي معلوماتها من الجهات الرسمية في الدولة، وذلك معمول به في أنحاء العالم سواء أكان من وزارة الصناعة أو وزارة الزراعة

أو الجهات ذات الصلة وهذا هو الإجراء الطبيعي، لكن واضح أن المنظمات الأممية بدأت تصدر تقارير لم يكن بها توافق تام مع الجهاز التنفيذي في الدولة السودانية. ويبدو أن الأمر لديه أبعاد كثيرة منها، كأن المجتمع الدولي يريد أن يستهدف السودان الذي يعاني من إجراءات وتعقيدات سياسية واضطرابات أمنية بإعلان مثل هذه التقارير".



لدى السودان بدائل كثيرة يمكن أن يعمل عليها مثل انتاج الذرة والمنتجات الأخرى التي يعوض بها ويمكن أن تحدث فرقاً (انديندنت عربية - حسن حامد)

تقديرات غير دقيقة

في المقابل يوضح ناجي مصطفى بدوي الأمين السياسي لحركة المستقبل للإصلاح والتنمية أن "مبلغ 100 مليون دولار غير كافية ولا تغطي 1 في المئة من احتياجات السودان، وأقل دراسة لمعالجة قضية الفقر فقط وليس لمعالجة القضية الاقتصادية أثبتت أن السودان يحتاج حوالى 10 مليارات دولار، وهناك دراسة لم تستوف المعايير العلمية ذكرت أن السودان يحتاج إلى 8 مليارات دولار".

وعن أسباب تراجع البنك الدولي عن إيقاف المساعدات بعد إجراءات 25 أكتوبر يقول "كان رئيس الوزراء السابق عبدالله حمدوك وهو خريج المدرسة الرأسمالية على دراية بما يفعله البنك الدولي، لذا كان أكثر شخص قادر على

تطبيق روستة البنك الدولي والمجتمع الدولي يثق في أدائه، لذلك أوقف الدعم بعد 25 أكتوبر".

ويستدرك بدوي "نسبة لأسباب سياسية دولية تفوقها الترويكات والأمم المتحدة التي كانت تعتقد أنها يمكن أن تدعم اتجاهاً أيديولوجياً اقتصادياً مالياً معيناً داخل السودان، فإن إلغاء الاتجاه الأيديولوجي الآن بالتراجع عن الموقف المعارض كلياً على إجراءات البرهان لم يكن ضد العسكرية، لأن المجتمع الدولي يدعم دولاً أفريقية فيها انقلابات عسكرية".

ويرى بدوي أن "تقديرات الفاو وبرنامج الغذاء العالمي غير دقيقة وظهرت في أكثر من سابقة، كما أن هناك شبهات حول تورط برنامج الغذاء العالمي في السودان في السياسة من خلال ظهور بعض موظفيه في مناشط سياسية ودعم لبعض الحركات المسلحة وغيرها من المواقف".

مخاطر محدقة

يوصل الأستاذ محمد النابر "في أذهاننا أن الحكومة السودانية أخفقت في قضية شراء القمح، حتى داهمت العالم الأزمة الروسية -الأوكرانية وانعكست المعاناة على السودان منذ بدايتها في فبراير (شباط) الماضي، وكان على الدولة أن تعي المخاطر التي تحق بالبلاد في المرحلة المقبلة ولا يُستثنى السودان من بقية بلدان العالم".

ويوصي النابر "أن تعمل الحكومة بخليّة إدارة أزمة بأن تقوم بشراء القمح من المزارعين، فالسودان ينتج حوالي 700 ألف طن من القمح ويمكن أن تؤمن الغذاء للمواطنين لمدة عشر سنوات مقبلة، وذلك بأن يتم الشراء بالمبلغ المعلن وهو حوالي 80 دولاراً للجوال زنة 100 كيلوجرام، لأنه قد يأتي وقت يتوفر فيه النقد الأجنبي ولا يتوفر الغذاء في العالم، ويمكن لمذكرة الاتفاق التي

وقعت بين روسيا وأوكرانيا في تركيا أخيراً أن تخفف من حدة أزمة الغذاء العالمي من خلال معالجة سلاسل الإمداد، وتمتد من الحدود بين روسيا وأوكرانيا إلى المنطقة العربية والأفريقية ولكل دول العالم".

ويتفق الناصر وبدوي على أن "الحديث عن مجاعة وشيكة ليس وارداً باعتبار أن بلداً مثل السودان محال أن يعاني من مجاعة كبيرة باعتبار الموارد والإمكانات الضخمة التي إذا استغلت يمكن أن تعالج جميع القضايا، لأنه حتى لو حدث نقص في القمح الذي أصبح انسياحه طبعياً، فالسودان لديه بدائل كثيرة يمكن أن يعمل عليها، مثل إنتاج الذرة والمنتجات الأخرى التي يعوض بها ويمكن أن تحدث فرقاً".

ويضيف بدوي "على الرغم من التوقعات، إلا أنه ثبت لدينا أن السودان من الصعب أن يتعرض لمجاعة لأنه قادر على صناعة الاكتفاء الذاتي على أقل تقدير لسكانيه من السلع الأساسية، ولن تحدث مجاعة لكن ربما يحصل انعدام في السلع الثانوية مثل السكر والدقيق الأبيض المستورد وعليه سيعود الناس إلى الذرة والدخن والاستفادة من بقية الموارد".

<https://www.independentarabia.com/node/354966/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D8%9F>

رابعاً - الاقتصاد السوري:



14 - فلنخرج من الوهم.. خيار إنقاذ اقتصادي يستحق الدراسة..



الخبر السورى 2022-07-16

ناظم عيد - الخبر السورى:

لم يعد من محرمات في عوالم الاقتصاد، وإن توهم المتمسكون بالثوابت البائدة والمختبئون وراء نظريات، لو بقي أصحابها على قيد هذه الحياة لغيروا آرائهم أو اعتذروا وربما أطلقوا على أنفسهم النار ندما. وإن كان “لكل زمان دولة ورجال”، كذلك لكل زمان أدبياته ونظرياته وتطبيقاتها.. لنتفق على ذلك ونحن نقارب معظم مشكلاتنا الاقتصادية في زمن الحرب بما أن الضرورات تبيح المحظورات.. ويجب أن نتفق. نحن اليوم أمام استحقاقات حساسة فعلا، فرضتها الظروف غير التقليدية التي تعصف بالبلاد، ولعلها تتطوي في ثناياها على فرص لمامسة جراحية للكثير من محتويات “التابو الاقتصادي”.. وقد قاربنا بعضها وترددنا أمام بعضها الآخر..

تحرير سعر الصرف أو تعويم الليرة.. هو أحد الاستحقاقات المعلقة فعلا، والإجراءات التي تحسب لها أروقة القرار ألف حساب، لكنه استحقاق أن له أن يوضع على طاولة الدراسة - دونما ضجيج - لكن الأهم أن نحسن اختيار الدارسين من ذوي العقول المنفتحة والاطلاع وأيضا الجرأة المغلفة بالحكمة. ودعونا على سبيل تبرير الطرح الذي سيستهجنه ويرفضه كثيرون ممن تستحكم بهم فوبيا المبادرة، دعونا ندفع بوجهة نظر نظنها واقعية بخصوص

فكرة تعويم العملة، ولنبدأ بسؤال هو: ما فائدة عدم التعويم والإبقاء على سياسة النقد المدار؟

لقد تكفلت سنوات الحرب الطويلة بإبطال مفاعيل التسعير الإداري للعملات، وهذا واضح من تعدد أسعار صرف الليرة. إذا لماذا نخاف من التعويم؟

هل مصلحة المواطن – المستهلك هي السبب والمبرر؟ تؤكد وقائع السوق أنه بات من الصعب ضبط الأسعار -كل الأسعار- وفقا لسعر صرف الليرة محليا أمام باقي العملات، والجميع يعلم أن التجار -كل التجار- يثبتون أسعارهم ويتعاملون في التداولات السلعية بناء على سعر صرف الدولار الحر في أسواق دول مجاورة، أي نخضع في هذا البلد لآثار سعر الصرف الحر دون أن نحرره فعلا، بدليل أن معدلات التضخم النقدي لدينا تجاوزت بكثير أسعار الصرف المحددة رسميا لسلة العملات كما يفضل النقديون هنا تسميتها.. فلماذا نتوهم السيطرة على الموقف إذا؟

ونصل الآن إلى سؤال مهم هو: ماذا يستفيد المواطن – المستهلك من الإبقاء على سياسة النقد الممسوك، فيما الحقيقة أنه لم يعد ممسوكا؟ والأهم ما علاقة المواطن بالقطع الأجنبي. ومن الذي أقحمه في الأعيب “الفوركس” التي لم يعهدها من قبل بل ويجعلها كليا؟ عندما نؤمن للمستهلك محتويات السلة الغذائية للمستهلك ونمسك أسعار سلعه الأساسية واحتياجاته اليومية، أوليس لدينا أذرع تموينية للتدخل الإيجابي- ما لرابط الذي يبقى في العلاقة بين المواطن والعملات غير السورية، عندما تتم حماية سلته الاستهلاكية – فلم الخوف إذا؟

عندما نعوّض سعر الصرف ونخرجه من قائمة المحرمات.. ستخرج كتل هائلة من العملات الأجنبية من مخابئها هنا وليس في الخارج، حيث لن يكون لادخارها جدوى..

الفكرة جديرة بالنقاش.. وهي لذوي العقول النظيفة، نطرحها للبحث وليس للمهازلات وضروب الاستعراض التي يبرع بها بعضهم.. نقاش عقلائي لو سمحتم. <https://syrianexpert.net/?p=65846&=1>

15 - نقل وتعيين محافظين جدد لمحافظات دمشق وريف دمشق

وحماة وطرطوس والقنيطرة وحمص والسويداء والحسكة



بواسطة الخبير السوري في 20-07-2022

أصدر الرئيس الأسد المرسوم رقم 198 للعام 2022 القاضي بإنهاء تعيين السيد عادل أنور العلبي محافظاً لمحافظة دمشق، ونقل السيد محمد طارق كريشاتي محافظ حماة وتعيينه محافظاً لمحافظة دمشق.

والمرسوم رقم 199 للعام 2022 القاضي بإنهاء تعيين السيد غسان حليم خليل محافظاً لمحافظة الحسكة، وتعيين الدكتور لؤي صيوح محافظاً لمحافظة الحسكة.

والمرسوم رقم 200 للعام 2022 القاضي بنقل السيد صفوان سليمان أبو سعدة محافظ طرطوس وتعيينه محافظاً لمحافظة ريف دمشق، ونقل السيد عبد الحليم خليل محافظ القنيطرة وتعيينه محافظاً لمحافظة طرطوس، ونقل

المهندس معتز أبو النصر جمران محافظ ريف دمشق وتعيينه محافظاً لمحافظة القنيطرة.

كما أصدر الرئيس الأسد المرسوم رقم 201 للعام 2022 القاضي بنقل السيد بسام ممدوح بارسيك محافظ حمص وتعيينه محافظاً لمحافظة السويداء، ونقل السيد نمير حبيب مخلوف محافظ السويداء وتعيينه محافظاً لمحافظة حمص.

والمرسوم رقم 202 للعام 2022 القاضي بتعيين الدكتور محمود زنبوعة محافظاً لمحافظة حماة. <http://syrianexpert.net/?p=65905>

16 - القادري يرأس اجتماع الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات

العمال العرب



عقدت الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب اجتماعاً، أمس عبر تقنية “زوم”، برئاسة الأمين العام للاتحاد، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية، جمال القادري، وعلى جدول أعمالها مجموعة من البنود أبرزها تحديد موعد لاجتماع المجلس المركزي للاتحاد، وعرض طلبات انتساب اتحادات نقابية جديدة، بالإضافة إلى الوضع المالي للاتحاد ونشاط الأمين العام.

في مستهل الاجتماع، أكد الأمين العام للاتحاد أنّ سياسة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب هي الحفاظ على وحدة الحركة النقابية العربية، لافتاً إلى أنّ هناك واقعاً جديداً فرضته الظروف والتطورات ويجب أن نحسن

التعامل معه خدمة للهدف الأساسي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والذي هو الحفاظ على وحدة المنظمات النقابية القطرية والعربية.

وقال: من أجل المحافظة على هذا الاتحاد وعمله ودوره، يجب أن نحاول، ما أمكن، أن ننحي القضايا الخلافية والصراعات السياسية عن العمل النقابي، ويجب أن نبحث عن ما يجمعنا والأمور المشتركة بيننا بعيداً عن ما يمكن أن يكون عاملاً للتفرقة، خاصة في ظلّ هذا الواقع الصعب الذي تعيشه منطقتنا العربية برمتها.

وأضاف: أوصي بقبول الجميع وأن نعمل من داخل الاتحاد، كأسرة واحدة، لإعادة الوحدة بين الاتحادات العربية كافة، لأنّ هذا التوجه يساهم في تصليب مسيرة الاتحاد الذي يعاني كما تعاني كلّ مؤسسات العمل العربي المشترك من صعوبات كثيرة.

وتحدث الأمين العام عن أعمال صيانة مقر الاتحاد الدولي في دمشق وعن تجهيز المعهد العربي للدراسات العمالية والذي استأنف عمله مؤخراً وأطلق أولى دوراته العمالية ليعود إلى دوره في تدريب وإعداد الكوادر النقابية.

وعلى هامش الاجتماع، هنأ الأمين العام بنجاح العملية الانتخابية الديمقراطية التي تمت في كلّ من الاتحاد العام لعمال العراق والاتحاد العام لعمال مصر، متمنياً لهذين الاتحادين العريقين دوام النجاح لخدمة القضايا

العمالية. <https://www.al-binaa.com/archives/343853>

17 - الاستثمارات هي انعكاس لأحوال السياسة وعلاقات الدول...

مقالتني في موقع الميادين نت عن الاستثمارات الأجنبية والعربية في الدول العربية وتأثيرات السياسة..

الاستثمارات العربية تلحق السياسة: واشنطن المستثمرة الأولى عربياً

زياد غصن

لم تعد التجارة البينية بين دول المنطقة مؤشراً يمكن الاحتكام إليه وحده في قراءة المشهد السياسي الإقليمي والدولي أو تحليله، فقد تمكّنت ظاهرة العولمة على مدى السنوات السابقة من إيجاد فصل بين العلاقات السياسية وتطوراتها والعلاقات التجارية واتجاهاتها، وهذا ربما ما يجعل اليوم دولاً متحاربة سياسياً تحافظ على حد أدنى من مبادلاتها التجارية المشتركة.

في الاستثمار، يبدو الوضع مختلفاً، إذ يتبع قرار توظيف الأموال والخبرات للعلاقات السياسية بشكل واضح وصريح. وبقدر ما تحقق هذه العلاقات على المستوى الثنائي بين دول المنطقة أو بينها وبين الخارج تقدماً وتفاهماً، يزداد حجم الأموال المستثمرة والمشروعات المنفذة في كلا البلدين.

من هنا، إنّ الإطالة على الواقع الاستثماري العربي، سواء في حجم الاستثمارات الأجنبية وطبيعتها أو الاستثمارات العربية البينية، يمكن أن تساعد على فهم العوامل المؤثرة في مستقبل العلاقات السياسية للدول العربية مع الخارج، وتأثير ذلك في العديد من القضايا والمسائل الجوهرية، المتصل منها بالمصالح العربية المباشرة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وبالتغيرات التي يشهدها العالم على خلفية التحالفات والحروب والأزمات الكبرى.

أوروبا الغربية أولاً

تتباين الدول العربية فيما بينها في المقومات التي تتيح لها استقطاب استثمارات خارجية، فهناك دول جعلتها الثروات النفطية هدفاً مرغوباً للاستثمارات الخارجية، سواء بغية تنفيذ مشروعات متعددة في سياق عملية استثمار تلك الثروات وما يرتبط بها، أو لتنفيذ مشروعات في قطاعات أخرى، مستفيدة من نقطتين: التطور العمراني والاقتصادي في تلك الدول، والإيرادات الضخمة المتحققة جراء عمليات استثمار الثروات النفطية والغازية، وهناك دول أخرى تتوفر لديها فرص استثمارية مغرية اقتصادياً، لكنها تفتقد المال والخبرة للاستفادة من هذه الفرص.

وفي منطقتنا العربية، يمكن مقارنة الاتجاهات السياسية في علاقاتها الخارجية من خلال مؤشرين في قطاع الاستثمار، الأول يتعلق بالاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى المنطقة العربية تبعاً لجنسيات المستثمرين الأجانب، وتكاليف استثماراتهم، ومجالات عملها، مع الإشارة إلى أن المقصود هنا بالاستثمارات الأجنبية لا يعني الاستثمارات غير العربية، إنما غير المحلية، والمؤشر الآخر خاص بالاستثمارات العربية البينية بين الدول العربية، وفقاً للمؤشرات الفرعية نفسها أيضاً.

في المؤشر الأول، تظهر بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تقريرها الصادر في الآونة الأخيرة عن مناخ

الاستثمار في الدول العربية، أن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ارتفع عددها في نهاية العام 2021 بنسبة 37% مقارنة مع عام 2020، الذي شهد بداية انتشار فيروس كوفيد 19 وما أعقبه من إجراءات احترازية عالمية.

ومع مقارنة هذه البيانات مع بيانات العام 2019، يتبين أن استثمارات عام 2021 شهدت تراجعاً تقدر نسبته بنحو 14%، علماً أن العام 2019 كان العام الثاني (بعد العام 2008) في عدد المشروعات الأجنبية الجديدة التي استقبلتها الدول العربية على مدار 19 عاماً.

وكما هو متوقع سياسياً واقتصادياً، جاءت أوروبا الغربية أولاً كأهم منطقة جغرافية مستثمرة في الدول العربية خلال العام الماضي. وبحسب بيانات قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم التابعة لمؤسسة "فاينانشيال تايمز"، فإن مشروعات تلك المنطقة بلغ عددها نحو 342 مشروعاً، مشكلةً بذلك نسبة قدرها 39.7% من إجمالي عدد المشروعات الجديدة في المنطقة العربية، بكلفة استثمارية تتجاوز 12.6 مليار دولار.

في المرتبة الثانية، جاءت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 20.9%، وبإجمالي تكاليف قدرها 7.5 مليارات دولار، فأميركا الشمالية ثالثاً، بنسبة عدد مشروعات تقدر بنحو 18.8%، وتكلفة استثمارية تتجاوز 5 مليارات دولار. ورابعاً، جاءت منطقة الشرق الأوسط بنسبة 15.4%، وتكلفة استثمارية تقدر بنحو 6.3 مليارات دولار، وهو ما جعل منطقة الشرق

الأوسط في صدارة المناطق الجغرافية في متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع الواحد في المنطقة العربية، والذي بلغ نحو 47.1 مليون دولار.

تتضح طبيعة وماهية تأثير التحالفات والعلاقات السياسية للدول العربية في المناخ الاستثماري فيها من خلال استعراض قائمة أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية. وفي هذا المجال، تكشف بيانات العام الماضي تصدر الولايات المتحدة الأميركية قائمة الدول المستثمرة في المنطقة العربية بنحو 149 مشروعاً، بنسبة قدرها 17.3% من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية الجديدة، تلتها المملكة المتحدة بنحو 109 مشروعات، وبنسبة 12.6%، فالهند ثالثاً بنحو 105 مشروعات، وبنسبة 12.2%، فالإمارات رابعاً بنحو 55 مشروعاً، وبنسبة 6.4%، وسويسرا خامساً بنحو 40 مشروعاً، وبنسبة 4.6%.

واللافت في البيانات دخول لبنان قائمة أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية، واحتلاله المرتبة العاشرة بنحو 18 مشروعاً، مشكّلة نسبة قدرها 2.1%. وبذلك، يكون مع الإمارات الدولتين العربيتين الوحيدتين من بين أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية.

وتأكيداً لما ذكر سابقاً، فقد استحوذت 5 دول عربية، هي الإمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب، على 90% من إجمالي عدد المشروعات الجديدة، وعلى 47% من إجمالي التكاليف الاستثمارية لتلك المشروعات.

الاستثمارات البيئية العربية

كان من الطبيعي أن ينعكس واقع العلاقات السياسية العربية البيئية على حجم الاستثمارات العربية البيئية، فحالة التآزم والتوتر التي تشهدها هذه العلاقات عموماً منذ بداية العقد الثاني من القرن الحالي تركت تأثيراتها المباشرة في تدفق الاستثمارات العربية البيئية التي تراجعت قيمتها من نحو 63 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 11.8 مليار دولار عام 2011.

أما في الأعوام التالية لأحداث "الربيع العربي"، فقد تذبذبت قيمة تلك الاستثمارات بين عام وآخر لتحقيق في العام 2020 ثالث أدنى قيمة لها خلال الفترة الممتدة من العام 2003 ولغاية العام 2021، فيما كانت أعلى قيمة لها هي تلك التي سجلتها عام 2018، والتي بلغت نحو 25.2 مليار دولار. أما في العام الماضي، فهي، وإن كانت قد شهدت تحسناً واضحاً مقداره 55% مقارنة بالعام 2020، إلا أنها احتلت المرتبة الرابعة كأدنى قيمة لها خلال الفترة المشار إليها سابقاً.

تخلص البيانات المتعلقة بالدول العربية المستثمرة في المشروعات البيئية، والتي بلغ عددها العام الماضي نحو 13 دولة، إلى مجموعة من النتائج المهمة، منها:

- إنَّ تصدير الاستثمارات العربية البيئية ليس محصوراً بدول الخليج العربي، كما هو شائع، فمن بين الدول الخمس الأولى في عدد مشروعاتها

الاستثمارية البنينة، هناك 3 دول خليجية و2 من خارج مجلس التعاون الخليجي، هما لبنان، الذي جاء في المرتبة الثانية بعد الإمارات بنحو 18 مشروعاً، ومصر التي جاءت رابعاً بنحو 10 مشروعات.

-إن عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في بعض الدول العربية كان دافعاً للمستثمرين فيها إلى الخروج منها والبحث عن دول أخرى ضامنة وحامية للاستثمارات، وإلا ماذا يعني أن يحتل لبنان المرتبة الثانية بعدد المشروعات المنفذة، البالغ تكاليفها الاستثمارية نحو 327.4 مليون دولار، كذلك الحال بالنسبة إلى العراق الذي جاء في المرتبة 12، والسودان في المرتبة 13 والأخيرة.

-الدول المستقرة سياسياً تعاني أيضاً أزمات اقتصادية بأشكال مختلفة ومتباينة، كالأردن ومصر وتونس وغيرها، فقد صدرت كذلك مستثمرين إلى المنطقة العربية، ما يفترض أن يكون موضع بحث وتحليل من قبل حكومات تلك الدول.

-غياب سوريا عن بيانات المؤسسة العربية للاستثمار، وهي التي خرج منها الكثير من الأموال والشركات باتجاه دول عربية عديدة، نتيجة ظروف الحرب والأوضاع الاقتصادية الصعبة في البلاد، يجعل من البيانات غير مكتملة، ولا تعطي صورة واضحة تماماً عن حركة الأموال العربية ضمن أسواق الاستثمار العربية.

وتأكيداً لدور العلاقات السياسية السائدة بين الدول العربية، والخطوات الاقتصادية المتخذة على الصعيد القطري، نشير إلى أن قائمة الدول المستقبلية للمشروعات الاستثمارية العربية تكاد تتطابق تماماً مع قائمة الدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية، فباستثناء دخول موريتانيا إلى قائمة الدول المستقبلية وخروج العراق منها، تتكرر أسماء الدول بين القائمتين، لكن مع اختلاف موقع كل منها وترتيبها وفقاً لعدد المشروعات وتكاليفها الاستثمارية وما توفره من فرص عمل.

وخلال العام الماضي، احتلت السعودية المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية المستقبلية للاستثمارات العربية، باستقبالها نحو 38 مشروعاً، فالإمارات بنحو 29، ومصر 18، وقطر 17، والبحرين 10، وسلطنة عُمان 6 مشروعات.

مخاوف مشروعة

إنّ ما تضمّنه المناخ الاستثماري في الدول العربية من مؤشرات واتجاهات وثقتها البيانات الإحصائية الدولية يؤكد ما ذهب إليه موقع "الميادين نت" في مقالين سابقين؛ فالولايات المتحدة الأميركية، بتصدّرها قائمة الدول المصدرة للمشروعات الجديدة إلى المنطقة العربية، وهي المشروعات التي تعمل عليها أكثر من 117 شركة أميركية، تؤكد أنها باقية سياسياً واقتصادياً، وبقوة، في المنطقة.

ومع استحواذ القطاعات الاقتصادية الريعية على جزء كبير من قيمة الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى المنطقة العربية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستثمارات العربية البينية، فإنّ هناك مخاوف حقيقية من أن يكون بعض

الانتعاش الاقتصادي العربي المتحقق هنا أو هناك فقاعاتٍ سرعان ما تتلاشى
مع أي أزمة اقتصادية تتعرّض لها المنطقة مستقبلاً.

<https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8-AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-D8%AA%D9%84%D8%AD%D9%82-D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1%D8%A9-D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-D8%B9%D8%B1>

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył
